



المقدسي لتنمية المجتمع
Al-Maqdese for Society Development (MSD)

صامدات في القدس

كتاب قصصي يروي تجارب نساء مقدسيات في سعيهن لجمع شمل عائلاتهن في ظل الاحتلال



حقوق النشر والطباعة محفوظة لمؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع

كانون الأول ٢٠١١



المقدسي لتنمية المجتمع
Al-Maqdese for Society Development (MSD)

صامدات في القدس

كتيب قصصي يروي تجارب نساء مقدسيات في سعيهن لجمع شمل عائلاتهن في ظل الاحتلال



المقدسي لتنمية المجتمع
Al-Maqdese for Society Development (MSD)

صامدات في القدس

كُتِبَ قصصي يروي تجارب نساء مقدسيات في سعيهن لجمع شمل عائلاتهن في ظل الاحتلال

إعداد

المقابلات الميدانية

رند منير عبد ربه

إيمان الشرباتي

الكتابة

رند منير عبد ربه

إيمان الشرباتي

مستشارة قانونية

آمنة عباس - العيادة القانونية - مؤسسة المقدسي

الإشراف والمراجعة

المدير العام - معاذ الزعتري

حقوق النشر والطباعة محفوظة لمؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع

كانون الأول ٢٠١١

المقدسي هي مؤسسة فلسطينية أهلية، غير ربحية مستقلة، وغير مرتبطة بأي جهة حكومية أو حزبية، تأسست في مدينة القدس المحتلة في ١٩ شباط / ٢٠٠٧ من مجموعة من الأكاديميين والمحامين والناشطين الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث جاء تأسيسها كردة فعل على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في مدينة القدس وسلب حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية .

تسعى المقدسي للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، على صعيد الأرض الفلسطينية المحتلة، ولتصبح المؤسسة الفلسطينية المقدسية التي تتولى مسؤولية الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في محافظة القدس على الصعيدين المحلي والدولي، بالإضافة إلى رصد وتوثيق ونشر انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين، ومطالبتها بوقفها واحترام حقوقهم الجماعية والفردية وفقاً لمبادئ وأسس القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني.

الرؤيا :

المواطنون الفلسطينيون في القدس يتمتعون بكامل حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

الرسالة :

المحافظة على وجود وثبات الفلسطينيين في مدينة القدس من خلال توعيتهم بحقوقهم والدفاع عنها ورصد وتوثيق ونشر الانتهاكات الإسرائيلية بحقهم وتنظيم حملات الضغط والتأثير لحمايتهم.

الأهداف الإستراتيجية :

١. الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس المحتلة وحمايتها وتحصيلها وممارستها.
٢. رفع الوعي لدى الفلسطينيين في القدس بكافة حقوقهم، وبوسائل تحقيقها، وبالقانون الدولي الإنساني.
٣. الاستمرار في تطوير قدرات المؤسسة لتحقيق غايتها وأهدافها.

شكر

تتقدم مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع بالشكر الجزيل لجميع النساء اللواتي استقبلن فريق الإعداد في بيوتهن وشاركننا بقصصهن وتفاصيل حياتهن الخاصة، وتجاربهن في موضوع جمع الشمل واسترجاع الحقوق.

كما ونود أن نشكر كل من ساهم في إعداد هذا الكتاب القصصي وإخراجه إلى حيز النور والشكر موصول إلى الإتحاد الأوروبي الداعم الرئيس لمشروع المساواة بين الجنسين، وكذلك إلى كافة طاقم المقدسي الذين عملوا جاهدين لإخراج هذا الكتاب القصصي.

قائمة المحتويات

٢	عن المقدسي.....
٢	شكر.....
٤	المقدمة.....
٥	إطار قانوني.....
٦	قصة السيدة سوزان خاطر.....
٨	قصة السيدة وجيهة بامية.....
١١	قصة السيدة ف. م.....
١٢	قصة الأنسة وفاء بخاري.....
١٤	قصة السيدة إكرام صلاح.....
١٦	قصة السيدة بولين الحدوة.....

مقدمة الكتاب

”أنا لم أحضر جنازة أخي ووالدتي في الأردن، وأحيانا أفكر بالمجازفة وعبور الحواجز، لكن سرعان ما أعاد التفكير بأنني قد لا أتمكن بعدها من العودة إلى منزلي وأولادي وزوجي“. تقول السيدة وجيهة بامية، التي حرمت منذ زواجها من زيارة أهلها في الأردن بسبب منعها من السفر إلى حين حصولها على بطاقة هوية كنتيجة لجمع شمل لعائلتها المشتتة منذ أكثر من عشرة سنوات!

هي مصيدة الجغرافيا والزمن، تعيش فيها الآف الأسر المقدسية التي يحرم فيها أحد الزوجين من حق الإقامة والسكن وفقدان بطاقة الهوية الزرقاء ”الإسرائيلية“، قصص من الصبر والمعاناة والزيارات المتتابة لمكاتب الوزارات الإسرائيلية، روتها لنا نساء مقدسيات عايشن حالة عدم الاستقرار وفقدان الأمن والأمان، والقلق الدائم من المماثلة غير المبررة والعنصرية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في هذا الملف.

يروى هذا الكتاب القصصي قصصا متنوعة لنساء مقدسيات بدان منذ ما يقارب العشرة سنوات وأكثر بمتابعة ملفاتهم في وزارة الداخلية، وتعيش معظمهن بانتظار الرد أو تبعاته ويتم معالجة ملفات هذه النساء في المقدسي من خلال العيادة القانونية.

تخيل/ي ولو للحظة العيش لسنوات عديدة في انتظار الحصول على حق أساسي أفرته القوانين والأعراف الدولية!

تخيل/ي للحظة العيش بدون بطاقة هوية تمنع بسببها من أبسط الحقوق الأساسية؛ التنقل والسكن والزواج وتسجيل الأطفال، الخ ...



الإطار القانوني

في السابع عشر من شهر تموز من العام الحالي ٢٠١١، صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على طلب وزير الداخلية والمخابرات العامة تمديد مفعول الأنظمة التي يحظر بموجبها جمع الشمل بين العائلات الفلسطينية من داخل الخط الأخضر وبين فلسطينيين من الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة لمدة ست شهور أخرى. وذلك استناداً إلى أنظمة الطوارئ المعمول بها منذ عهد الانتداب البريطاني ١٩٤٨، وتحت حجج وذرائع أمنية.

ويأتي هذا القرار بطبيعة الحال في سياق مواصلة العمل بسياسة النقل القسري لسكان القدس الفلسطينيين، حيث اتخذت الحكومة الإسرائيلية في أيار/مايو ٢٠٠٢ القرار رقم ١٨١٣ بشأن "معالجة قضايا المقيمين غير القانونيين في إسرائيل، وسياسة جمع الشمل للعائلات أحد أفرادها من أصل فلسطيني، أو من الضفة الغربية والقطاع". والقرار نص على عدم سريان إجراءات منح المواطنة أو الإقامة الدائمة لشركاء حياة الذين بحوزتهم مواطنة إسرائيلية أو إقامة دائمة على ذوي الأصول الفلسطينية، وعلى سكان الأرض المحتلة الفلسطينيين.

وينص القرار على عدم جواز تقديم طلبات لمنح مكانة قانونية لفلسطينيين/ات من المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية أو من أصل فلسطيني، ولن يصادق على أية طلبات عالقة في وزارة الداخلية بخصوص منح مكانة قانونية لأزواج/ زوجات عرب في إسرائيل، من سكان الضفة الغربية أو من أصل فلسطيني، حتى في الحالات التي نال/ نالت فيها أحد/ى الأزواج/ الزوجات تصريحاً يمنحها/ها مكانة ما، فإنه لن يتم تعديل هذه المكانة إلى مكانة متقدمة أكثر " (أي أن يتم تجميد المكانة التي نالها/ نالتها الزوج/ة مثل "مقيم مؤقت" أو "مقيم ثابت)".

وأضحى هذا القرار بحكم القانون في ٢١/٠٧/٢٠٠٣، وذلك على أثر إقرار حكومة الاحتلال "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (قانون مؤقت) - ٢٠٠٣" الذي ينص على منع الفلسطينيين وذوي الأصول الفلسطينية الذين تزوجوا من مواطنين إسرائيليين أو مقيمين دائمين في إسرائيل من السكن معهم داخل إسرائيل. وبحكم الضم غير المشروع للقدس واعتبارها "جزء من إسرائيل"، يستهدف القانون بشكل أساسي المواطنين المقدسين، وأطفالهم المولودين خارج المدينة لأنه يمنع تسجيلهم لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية، مما يعني أن القانون جمد العمل بقضايا جمع الشمل كلياً.

ولقرار التجميد تبعات وأثار خطيرة على حياة آلاف من الفلسطينيين المقيمين حالياً في القدس بصورة مؤقتة من المتقدمين بطلبات جمع الشمل من حملة التصاريح السنوية المؤقتة، أو المقيمين "غير القانونيين" حسب تصنيف دولة الاحتلال. حيث يترك قرار تمديد الحظر أثره على العائلات التي تعيش في انتظار النظر في ملفاتها من الفلسطينيين الذين تطبق عليهم شروط التقديم لطلبات جمع الشمل والمقيمين حالياً في المناطق التابعة لبلدية الاحتلال.

نظراً لأن هذا القانون يقف عائقاً أمام حصول أطفال كثيرين على وضع قانوني ثابت، وينتهك حق الأطفال الفلسطينيين البالغة أعمارهم بين ١٤ - ١٨ عاماً في الحصول على وضع قانوني ثابت حتى في حال مكوثهم داخل "إسرائيل" مع أحد الوالدين الذي بحوزته مواطنة "إسرائيلية"، بل أنه بحوزتهم تصريح مؤقت، يستطيعون المكوث بموجبه في "إسرائيل" لفترة أقصاها ٢ - ٦ أشهر، وذلك دون الحصول على أي حقوق أو امتيازات اجتماعية.

ولا يمكن النظر إلى قرار تمديد الحظر بمعزل عن سياسة الطرد الصامت لسكان المدينة والقائمة منذ احتلالها عبر مختلف الوسائل، فني ذات الوقت تصعد إسرائيل من وتيرة سحب هويات المقدسين وإلغاء حقهم بالإقامة في مدينة القدس، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تم سحب إقاماتهم منذ العام ١٩٧٦ حتى العام ٢٠١٠ حوالي ١٤،٥٢٦ في الوقت الذي شهد فيه العام ٢٠٠٨ ارتفاعاً ملحوظاً ومطردياً في وتيرة سحب الهويات بلغ ٤،٦٧٢ هوية (بنك المعلومات، المقدسي)، بالإضافة إلى نزوح ٥٨،١٠٤ مقدسي للإقامة خلف الجدار في الضواحي، مما يجعل العدد المهجر في عداد ٧٢،٦٣٠ مقدسياً فاقداً لحق الإقامة في القدس تحت ذريعة "مركز الحياة".

قصة السيدة سوزان خاطر



صامدات في القدس

«لم أفكر أبداً بترك هذه البلاد، ولن أفكر بذلك قط! هذه بلادنا وخيراتها لنا، ولن نضرب بها مهما حصل. مررنا بظروف أشد صعوبة وقهراً في الماضي، ومع ذلك لم نتركها! لن نجعلهم يتلذذون بها. القدس عاصمتنا الأبدية ومن الواجب علينا أن نحميها ونحافظ عليها»

كان هذا ختام حوار دار في شقة في أحد أحياء مخيم شعفاط، تأوي زوجين وأبناء هم الستة، أكبرهم يبلغ من العمر عشرين عاماً، وفتاة متزوجة، وأصغرهم لا تتجاوز العامين. لم تكتب السعادة لتكون رفيقة لهذه الأسرة، فقد خطلت الحكاية لتروي مأساة مستمرة وكأنها فرض واجب. في تفاصيل هذه الحكاية أحداث قد يظن البعض أنها عادية لكن من عاشها فقط يفهم مدى قسوتها وأثرها على حياة أسرة كبيرة كهذه.

تزوجت السيدة سوزان عام ١٩٩١، وزوجها مواطن فلسطيني يحمل هوية خضراء اللون حمراء المفعول، تعيق حركته وعمله وحصوله على مصدر رزق ثابت! كل ما أرادته السيدة سوزان أن تجمع شمل أسرتها، وحاولت ذلك بعد أن تزوجت مباشرة، كانت تنتقل ما بين الضفة والقدس طوال تلك المدة من منزل لآخر، وفي العام ١٩٩٤ تقدمت بطلب جمع شمل بعد أن أنجبت ثلاثة من أبنائها، وظل زوجها يحصل على إقامات وتصاريح حتى عام ١٩٩٨، حيث تم تجسيد الإقامة، فاضطرت إلى العودة للسكن في مناطق الضفة الغربية لفترة طويلة...

في عام ٢٠٠١ أنجبت طفلاً آخر، إلا أنه كان يعاني من عجز لم يمهل الكثير من الوقت، فقط كان الطفل يعاني من شلل في رجليه وماء في الدماغ، ولم يحصل على العلاج اللازم لعدم توفره حيث كانت تسكن آنذاك في منزل قضاء سلفيت. قررت

أن تبدأ معركتها مع المؤسسات الإسرائيلية، فبدأت من حيث تعرضت لأول ضربة موجعة، من مؤسسة التأمين الوطني، أخبروها أنه يتوجب عليها تثبت أنها مقيمة في مدينة القدس لمدة سنة واحدة على الأقل، وكان لهم ما أرادوا ونالت هي ما أرادت. توجهت بعد ذلك لوزارة الداخلية، حيث لاقت صعوبات أكبر وواجهت عقبات أشد، فعلى الرغم من أنها أثبتت أنها مقيمة في مدينة القدس لمدة سنتين، إلا أنها وفي كل مرة تقدم فيها ملف لم الشمل كان يقابل بالرفض، بحجة أن الأوراق غير مكتملة، وهي الحجة الأشد لطفًا! لم تيأس وظلت تتحمل الكثير، مبالغ مادية باهظة تدفع في كل زيارة، والاصطفاف بطوابير لا تعرف أين تبدأ وأين تنتهي. كل ذلك مقابل الحصول على وثيقة، ويا لها من وثيقة!

كان ابنها الأكبر يبلغ من العمر ١٤ عام عند صدور جمع الشمل، ولم تتمكن من تسجيله في هويتها، وظل يحصل على تصاريح زيارة فقط، ولا يمكنه العمل في السوق الإسرائيلي، كما أنه لم يكمل تعليمه الجامعي، وهو الآن جليس البيت، خوفاً من أن يلقي القبض عليه في حال عمل في منطقة إسرائيلية دون تصريح عمل.

لغاية عام ٢٠٠٨، لم تكن أحوالهم المادية تسمح لهم بأن يعينوا محامياً خاصاً يتولى الأمور، فكانت تخرج بمفردها لتقديم المعاملات، وكانت تضطر لترك أطفالها الصغار في المنزل وحدهم منذ الصباح الباكر، وفي كثير من الأحيان كانت ابنتها الكبرى تتغيب عن دوامها المدرسي لتبقى مع إخوتها الصغار، حتى اضطرت لترك المدرسة، فنضجت قبل أوانها.

بعد ذلك، كانت في كل مرة تتوجه للوزارة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء التصريح لتقوم بتجديده وإتمام الإجراءات اللازمة. ذقت الألم والمرارة في كل زيارة لها، وعانت من آلام في ظهرها وقدميها جعلتها طريحة السرير ليومين. ومن قصص معاناتها في تلك الوزارة المشؤومة أنها كانت تحمل بداخلها طفلتها الصغيرة، وخرجت من بيتها قبل شروق الشمس لتحجز لنفسها مكاناً في ذلك الصف الطويل، عليها تتمكن من الدخول، إلا أن ذلك لم يحدث، تسعة ساعات وهي تقف على قدميها حتى انهارت قواها بالكامل، فحملت إلى الخارج ولزمت منزلها لفترة من الوقت بعد تلك الحادثة.

ماديا، كانت تحصل على ضمان الدخل من مؤسسة التأمين الوطني، والذي كان يقدر بحوالي ١٨٠٠ شيكل، إضافة إلى مبلغ يعادل ٧٠٠٠ شيكل بدل عجز لابنها قبل وفاته، تمكنت من خلاله من تجديد أثاث البيت، الأمر الذي جعل مراقبي التأمين يعيدون التفكير في المبلغ الذي تحصل عليه كضمان دخل، خاصة وأن سخرية القدر لعبت دورها وأتقنته جيدا، ففي اليوم الذي يزور فيه مفتش التأمين المنزل، يعود زوجها من أول أيام عمله، مرتدياً زياً للعمل ويا لها من صدفة!

كل شيء يهون، ولكن يبقى همها الأكبر هو ابنها الأكبر، فهو لا يحمل هوية مقدسية، ولا يحصل إلا على تصاريح زيارة، والمشغلون يرفضون تقديم طلب تصريح عمل لأن ذلك سيكون مبالغ ليست بالقليلة. ومع ذلك فيبقى الأمل قائماً لديها، فدوام الحال من الحال، بالأمس غير البعيد لم يكن هناك جدار أو حاجز عسكري بين هنا وهناك، ومن يدري ما قد تؤول إليه الأمور في الغد!

وأخيراً، يبقى زوجها عاجزاً عن استصدار بطاقة هوية، لعدم امتلاكه الأوراق الثبوتية اللازمة من تصاريح وإقامات سابقة كان قد حصل عليها في السابق، وبات من ساع المستحيلات حصوله عليها الآن أكثر من ذي قبل...

قصة السيدة وجيهة بامية



صامدات في القدس

سبعة عشر عاما من الزواج عاشتها السيدة وجيهة في القدس، وهي القادمة من الأردن منذ زواجها في عام ١٩٩٥ لم تكن كغيرها من الفلسطينيات تعلم بأن منطق الاحتلال في التضييق على الأسر الفلسطينية المقيمة في القدس سيتحول إلى اللامنطق، وأن مفهوم جمع العائلات سيخرج من معناه ويتحول إلى عملية صعبة ومعقدة تحرم العائلة من حقها الطبيعي في العيش معا من دون قلق وتوتر دائمين.

تزوجت السيدة بامية بتاريخ ١٩٩٥/٢/٥، وهي قد كانت تحمل الجنسية الأردنية، وأهلها كلهم في الأردن، أما زوجها وهو ابن عمها فهو مقدسي ويحمل الهوية المقدسية، وتعيش معه في القدس في حي الثوري، مع أطفالهما الأربعة.

منذ أن تزوجت في عام ١٩٩٥ بدأت بإجراءات معاملة جمع الشمل، وكانت تظن كما الكثيرين بأن أجواء السلام السائدة في المنطقة في تلك الفترة ستؤدي إلى حل سريع لمشكلة إقامتها في القدس، وهذا ما حصل فعليا في تلك الفترة، فقد استطاعت تسجيل أبناءها بهويتها بسهولة، وحصلت بشكل سنوي على إقامة مؤقتة تمكنها من العيش في القدس، كما حصلت في عام ٢٠٠٠ على بطاقة الهوية المؤقتة (الإقامة المؤقتة)، وفي عام ٢٠٠٢ حصلت على بطاقة الهوية الزرقاء، والتي تعتبر أيضا مؤقتة نظرا للنص الموجود بداخل البطاقة باللغة الحمراء الذي يعني أنها ما تزال مؤقتة. أما جنسيتها الأردنية فقد سحبت منها بعد عشرة أعوام من الإقامة في القدس.

وحتى ذلك العام عاشت بصورة طبيعية من دون أن تدري ما يحمله لها القدر في عام ٢٠٠٦، عندما توفيت أخواها المقيم في الأردن، ولم تتمكن من الذهاب إلى جنازته، وبدلا من إعطائها تصريحاً للسفر، تفاجأت بحصولها على رفض لطلب جمع الشمل! وفي ذلك اليوم انتظرت ٥ ساعات في مكتب الداخلية، وجلبت كل ما يلزم من إثباتات لتبرير زيارتها للأردن ومن ضمنها شهادة الوفاة، ومع ذلك منعت من السفر وتوجه زوجها لحضور العزاء بدلا منها!

تقول السيدة وجيهة: «في ذلك العام خضعت لتحقيق يسمى بتحقيق «الأنوار»، ومنذ ذلك الحين وأنا أواجه المشاكل بصورة

مستمرة. وفي أثناء التحقيق، أخبرني المحقق بأن ما أقوله غير مطابق لما هو موجود لديه من معلومات، كما أخبرني أن كلامي غير مطابق لكلام زوجي»، والمقصود هنا بأي حال بأن هذا التحقيق الذي تهدف من خلاله السلطات الإسرائيلية إلى خلق ثغرات في رواية كل طرف لتاريخ العائلة وأماكن سكنها وتواجدها قد أدى بالنهاية إلى اختلاق اختلاف استخدمته سلطات الاحتلال لاحقاً كحجة لسحب إقامتها المؤقتة وتأمينها الصحي. فهي عندما توجهت للتحقيق، أخبروها بأنها ستقوم بإجراء مقابلة، وطلبوا منها إحضار بعض الأوراق والوثائق. وذهبت وهي متفائلة بأنها ستحصل على الموافقة بخصوص ملف جمع الشمل، ففوجئت بأنها خاضعة للتحقيق!

توالت الصدمات بعد ذلك اليوم، فقد توجهت لمحامي خاص طوال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٨، ولم تحقق أي شيء ولم تتمكن من استصدار أية ورقة سواء ورقة عدم معانعة للتواجد في الأراضي المحتلة أو أي إثبات وجود في القدس طوال فترة زواجها.

وفي عام ٢٠٠٨، أصيبت بسرطان الثدي، وظلت تتعالج بالمستشفيات الإسرائيلية حتى عام ٢٠٠٩، حين استلمت رسالة من التأمين الوطني بشهر ٧/٢٠٠٩ تنيد بأنها لا تتمتع بحق المواطنة، وعليه فإنها تحرم من كافة حقوقها وامتيازاتها. وجاء التبرير بأنها مواطنة من الضفة الغربية! وفي الشهر نفسه، قامت وزارة الداخلية بسحب هويتها وتجميدها!

«كنت بحاجة إلى وجود أهلي بجانبني في تلك الفترة»، تقول السيدة وجيهة، ولكن هذا الأمر لم يكن هينا، فالسلطات المختصة طلبت منها إحضار أوراق من المكان الذي تتلقى فيه العلاج، ومن الباحثة الاجتماعية، لإثبات مرضها حتى تتمكن بعد ذلك من استصدار تأشيرة دخول - فيزا لإخوتها ليتمكنوا من القدوم لزيارتها.

«بالتعاون مع الصليب الأحمر، وبعد معاناة طويلة حضر ثلاثة من إخوتي لزيارتي. حتى أن السفارة الإسرائيلية في الأردن قامت بالاتصال بالمستشفى الذي أعالج فيه للتأكد، وهي الحالة الأولى من نوعها التي يحدث فيها أمر من هذا النوع، وبعد فترة وجيزة أرسلت السفارة لإخوتي الثلاثة تأشيراتهم كل على حدا».

بعد ذلك توجهت السيدة وجيهة إلى الداخلية وهناك أخبروها أنه يتوجب عليها تقديم طلب جمع شمل جديد، على الرغم من أن جميع معاملاتها وأوراقها قانونية، «حتى أنني لدي حساب بنك مشترك مع زوجي، وعندما سألت الموظف في الداخلية عن طلبي السابق لجمع الشمل، أخبرني بأن الطلب مرفوض دون إيضاح أي سبب. ومنذ ذلك اليوم وأنا أشعر بأن الدنيا قد أغلقت أبوابها في وجهي».

قصة السيدة وجيهة تفتح مجالاً للتساؤل فيما يتعلق بتملص إسرائيل القانوني وتهربها من واجباتها كسلطة احتلال خاصة في معاملات جمع الشمل للشريك حين يعاني من مرض بحاجة لتكاليف علاجية عالية، الأمر الذي تكرر خلال زيارتنا لعائلات فلسطينية لإعداد هذا الكتاب مما يشكل نمطاً في التعامل يتم من خلاله إعطاء تبريرات غير مقنعة في سحب الهوية وبالتالي سحب الامتيازات وانتهاك أبسط الحقوق الصحية.

وهي بعد أن تعالجت لمدة عام، في المستشفيات الإسرائيلية، وعلى الرغم من مرضها، وحصولها على الأوراق التي تثبت ذلك من المستشفى، إلا أن ذلك لم يشفع لها عندما تابعت ملف جمع الشمل بل قد يكون هذا هو السبب في سحب إقامتها.

ومع أن هنالك قانون إسرائيلي يمكن المواطن من فتح ملف في «صندوق المرضى» بشكل مؤقت، بغض النظر عن جنسيته،

فقد رفض طلبها عندما حاولت تحصيل هذه الخدمة، بحجة أن ماضيها الصحي مليء بالأمراض، مع أن البرنامج غير مجاني ويدفع المؤمن ٥٠٠ شيكل شهريا للحصول على خدماته!

اليوم، تقول السيدة وجيهة أنها لا تريد العلاج في المستشفيات الإسرائيلية، «كل ما أريده هو حقي في التحرك والسكن. فالمستشفيات العربية توفر لي الخدمات التي أحتاجها».

وهي تعمل الآن في صيدلية في منطقة الثوري، ويعطيها رب العمل قسيمة راتب شهرية، الأمر الذي تستغرب منه «فكيف يمكن استصدار هذه الوثيقة إن كانوا يدعون بأن أوراقهم غير قانونية، وأنني لا أحمل بطاقة الهوية الرسمية في سجلاتهم!».

في هذا العام قرأت السيدة وجيهة أحد إعلانات مؤسسة المقدسي عن العيادة القانونية، وعندما اتصلت لتستفسر حول موضوعها، أخبرها المحامون أن عليها إحضار أوراق محددة، وقامت بإحضار جميع الأوراق اللازمة. كما قام محامو العيادة القانونية بمراجعة وفحص ملفها في التأمين الوطني، حيث تبين أنه لا يوجد أية مشاكل في التأمين.

وقد قامت العيادة القانونية بتقديم ملف السيدة وجيهة إلى لجنة الاسترحام التابعة للداخلية، وتقوم هذه اللجنة بتحديد ما إذا كان الطلب يستحق الموافقة أو لا بناء على الوضع الصحي للسيدة وجيهة، وفي حال جاء الرد إيجابيا يمكن التقدم باعتراض للمحكمة حول الرفض السابق لملفها، أم إذا كان سلبيا، فسيتم إعادة تقديم الأوراق مرة أخرى وإعادة الإجراءات.

أما اليوم فلا تستطيع السيدة وجيهة المرور بأي حاجز أي أنها لا تغادر حدود مدينة القدس. كما أنها ومنذ العام ٢٠٠٢، لم تتمكن من زيارة أهلها، وإذا ما رأت أولاد إخوتها، فلن تعرفهم على حد وصفها. «أنا لم أحضر جنازة أخي ووالدتي في الأردن، وأحيانا أفكر بالمجازفة وعبور الحواجز، لكن سرعان ما أعاود التفكير بأنني قد لا أتمكن بعدها من العودة إلى منزلي وأولادي وزوجي».

وفي هذه الأيام، تخشى السيدة وجيهة حصول مكروه لزوجها، فعندها لن يتم الاعتراف بها كمقيمة، فكيف ستحصل على حق المواطنة؟ «عندما توفي أخ زوجي قبل أن تحصل زوجته على الموافقة على جمع الشمل فقدت هي حقها في المواطنة، فعادت إلى أهلها في الأردن».

أما عن المحامي الحاضر الغائب في كل القصص فحدث ولا حرج، فمحامي السيدة وجيهة حصل منها على مبلغ ٣٠،٠٠٠ شيكل تقريبا، ولم يساعدها بشيء بل أنه لم يكن يجيب عن أسئلتها وماطل في إخبارها بالرد النهائي حول طلبها، والثاني حصل منها على حوالي ١٥،٠٠٠ شيكل، على الرغم من ذلك فهي تحمد الله على كل شيء، وقررت في النهاية التوجه للخدمات المجانية من خلال العيادة القانونية بعد أن دفعت بالمجمل ما مقداره ٤٥٠٠٠ شيكل لمكاتب المحامين الخاصة دون نتيجة.

في نهاية اللقاء سألتنا ابنها الأكبر أكرم: «هل مرت عليكم حالة مماثلة لحالة أمي؟ هل من المنطق فصل الأم عن أولادها وزوجها ومنزلها؟»

قصة السيدة ف. م.



في هذه القصة حكاية لا غرابة في أن تجد مثلها وتسمع بتفاصيل مشابهة لها بين الفينة والأخرى، فجميع القصص متشابهة وإن اختلف أبطالها إلا أنهم يتمصسون جميعا نفس الدور للصراع من أجل البقاء. إنها حكاية امرأة فقدت زوجها وسندها ووالد أبنائها الذين تيموا وفقدوا حنان الأب في سن مبكرة. تركها لتواجه وحدها قسوة الأيام دون معيل لها ولصغارها الذين لا يتجاوز عمر أكبرهم الخامسة عشر.

تعيش السيدة ف. م. في منزل بسيط في منطقة جبل المكبر، كل ما تملكه فيه من أساسيات العيش، فلن يقع نظرك على لوحة فنية سوى صورة زوجها المتوفى، ولن ترى طاولة مرصعة بالزخارف والألوان الزاهية التي تجلب السعادة، ولن يلفت انتباهك تلفاز يضح صوته في أنحاء المنزل... لن ترى سوى منضدة خشبية أعادت تركيبها مرات عدة مغطاة بغطاء قديم.

السيدة ف. م. من مواليد جبل المكبر، وتبلغ من العمر سبع وثلاثون عاما، أطفالها جميعا يرتادون المدارس، تزوجت في كانون الثاني من عام ١٩٩٧ من زوجها الذي كان يحمل هوية فلسطينية وهو من سكان منطقة الشيخ سعد التي تقع بالقرب من جبل المكبر ويفصلها عنها حاجز عسكري.

بدأت كغيرها ممن تزوجن برجل فلسطيني من أبناء الضفة الغربية يحمل الهوية الخضراء بمعاملة لم الشمل، وكالعادة رفض الطلب لأول مرة، إلى أنها تمكنت من استصدار إقامة لزوجها، وسكنت في منزل خاص لعائلتها بالإيجار.

ومع كل ما تعانيه، لا تتوانى الجهات الإسرائيلية عن زيادة معاناتها، فذات يوم قام فريق من التأمين الوطني بزياراتها في بيتها، ليعلمها بأنها لم تسكن أبدا في منزل أهلها، وأنها تسكن في منطقة تابعة للضفة الغربية، وعلى الرغم من أنها تملك كافة الإثباتات بأنها سكنت في منزل خاص بأهلها، إلا أن موظفي التأمين أصروا على ما لديهم!

مرت عليها ظروف صعبة للغاية، حتى قبل وفاة زوجها، خاصة الظروف المادية التي جعلتها تحرم نفسها وأطفالها من أجل تسييرها، فحتى ضمان الدخل الذين كانت تحصل عليه، قامت مؤسسة التأمين الوطني بقطعه عنها، وتمكنت من استعادته في وقت لاحق.



لا عجب في أن تكون قصتها من العيار الثقيل، فقد كان زوجها مصابا بمرض السكري، وقبل بضع سنوات أصيب بمرض الكلى، كان جلّ همه أن يطمئن على زوجته وأطفاله قبل وفاته، وكان يستشعر يوما بعد يوم دنو أجله، وكانت زوجته تشعر بألمه أيضا، وسعت كل السعي للحصول على هوية مؤقتة لزوجها، عله يتلقى العلاج الذي يخلصه من عذابه المستمر. وتوجهت بالفعل لمحام خاص، لم يقدم لها ما كانت ترجوه من فائدة. قبل بضع أشهر، توجهت السيدة و.م. برفقة زوجها الذي أنهكه المرض واستنزف كل قواه إلى العيادة القانونية، وكان حينها في حال يرثى له، وسعت برفقة الطاقم بكل السبل والطرق، إلا أن الوقت لم يسعفها ولم يقف إلى صفّها، فأخذ منها من كانت تسعى لأجله...

«لم يكن من الممكن نقله للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية، وذلك لأن الخدمات العلاجية غير متوفرة بنفس الجودة الموجودة في القدس، ولصعوبة التنقل من منطقة لأخرى بالمواصلات. لقد رحل الآن بعد أن عانى، اختاره رب العالمين ليكون بجواره، أحمد الله أنه لم يقطع من جسده أي طرف أو عضو قبل وفاته. مر شهر رمضان علينا بأصعب وأقسى أشكاله، لم يكن يتواجد بيننا من كان ركيزة أساسية من ركائز هذا المنزل، ولم نذق طعم العيد، أي عيد ذلك من دون رب المنزل، الحمد لله على كل حال، وما بيدي حيلة سوى الدعاء له بالثبات على الصراط المستقيم.» كلمات حزينة ومؤثرة قالتها وهي تذرّف الدموع، وأبناؤها يجلسون على مقربة منها يلاعبون بعضهم البعض.

على الرغم من الظروف المادية السيئة التي كانت تعيشها، إلا أنها عملت المستحيل لتوفير كافة المبالغ المطلوبة لتوفير العلاج الممكن لزوجها، ففي أحد الأيام شعر بالآلام شديدة في الصدر اضطرت على إثرها لنقله للمستشفى، وأجرى بالفعل عملية قسطرة كلفتها مبلغ ثمانية آلاف شيكل، وكانت تدفع مبالغ طائلة للحصول على الأدوية اللازمة. وما زاد الأمر صعوبة إصابة زوجها بالصمم قبل وفاته بثلاثة أيام، وقاموا بتصميم سماعات خاصة له، إلا أن الموت كان أسرع من كل شيء...

كل ما يهيم السيدة ف.م. الآن هو أطفالها، فهم أمانة في عنقها، وستحرص على أن يتلقوا جميعا التعليم اللائق، ولن تسمح بخروجهم إلى سوق العمل وهم صفار.

«أتمنى أن يعم السلام، ويعيش المقدسيون بسلام ويحصلوا حقوقهم، وخاصة الحق في الهوية، فلو تمكنت من تحصيل الهوية لزوجي لكان قد تلقى العلاج، ولكن ما باليد إلى أن أقول الحمد لله...»

قصة الأنسة وفاء بخاري



تنتمي الأنسة وفاء إلى عائلة مقدسية عاشت في البلدة القديمة في مدينة القدس منذ مئات السنين في الزاوية النقشبندية تحديداً، حيث مقام جدها البخاري، واليوم تعيش وحيدة في منزلها يتهددها خطر مصادرة بطاقة الهوية وبالتالي ترحيلها من المدينة.

قصتها بدأت حين عاشت لسنوات خارج البلاد متقلة بين الأردن والإمارات لغرض العمل، فهي حاصلة على شهادة في الأدب الإنجليزي والترجمة والتربية، ولديها طموح وإرادة دفعها لخوض غمار التجربة والعمل خارج فلسطين.

وبعد إقامتها في الفترة ما بين عام ٨٩ والعام ٢٠٠٥ في الإمارات عادت إلى البلاد لتعتني بأبها المريضة، وكانت خلال سنوات غيابها تزور القدس مرة كل عام أو عامين.

«عندما عدت لم أكن أعرف شيئاً عن موضوع التأمين الوطني والتأمين الصحي، فاستشرت محامي أخبرني بأنه من الأفضل أن لا أسأل عن موضوع إقامتي والتأمين الصحي الآن، وأن أقوم بتأجيل الموضوع لمدة عامين على الأقل، ونصحتني بعدم التوجه إلى البريد أيضاً، فشعرت بالخوف. وبعد سنتين راجعت المحامي فأخبرني بأن أعود بعد ٢ سنوات وليس سنتين، فشعرت بضيق شديد. وفي أحد الأيام وأنا أسير في الشارع، رأيت مكتبا لتجديد الهويات فتوجهت إليه لأسأل عليّ ألقى جواباً، فأخبرني المحامي هناك بأنه كان علي البدء بالمعاملة منذ اللحظة التي عدت فيها إلى البلاد، وطلب مني أن أحضر إلى المكتب ليساعدني، ولم أكن أملك المال لفعل ذلك، وحتى ذلك الوقت لم أكن أعلم بوجود مشاكل بخصوص الهوية».

عندما زارت وفاء مكتب وزارة الداخلية اكتشفت أن بطاقة الهوية الخاصة بها مجمدة منذ عام ١٩٩١. فتركت الموضوع لفترة من الزمان، فطلبت مساعدة محامي، فقدم لها طلب المعاملة ولم يصل إلى أية نتيجة، فذكرت قصتها أمام إحدى قريباتها فدلتهن على العيادة القانونية التابعة للمقدسي، وعرضت عليهم الموضوع، فأخبروها بأن ملفها يحتوي على العديد

من المواضيع؛ هوية وتأمين وضريبية «الأرنونا» وأن هويتها مجمدة وبحاجة للتجديد. وقام الطاقم بالعمل بمجهود كبير، وكانوا يقدمون لها الإرشادات اللازمة، واستطاع المحامون في العيادة أن يعيدوا لها الهوية، كما حصلت على تقسيط للديون لدى مؤسسة التأمين. وهي الآن تعمل لإلغاء إنذار الضريبية.

ووفاء لا تعمل حالياً، فقد اعتنت بوالدتها حتى وفاتها لاحقاً، وهي تسعى الآن للعودة للعمل، وهي تتمنى العودة للشركة التي كانت تعمل بها في الإمارات، وتتواصل معهم، إلا أنها تخشى أن تواجه مشاكل جديدة بإقامتها في حال سافرت مرة أخرى. وهي غير قادرة على اتخاذ قرار بشأن البقاء أم السفر. فمَنْزلها الذي تسكن فيه وقف ذري أي ملك للعائلة، وهو ليس ملك لها ولا لزوجها أخيها، التي تعيش في بيت قريب، ولقيمته التاريخية تولي وفاء بيت العائلة اهتماماً كبيراً، وتعتني بالحديقة القريبة منه وتشعر بمسؤولية كبيرة اتجاهه وبحب كبير يصعب عليها السفر وترك المكان.

وعلى الرغم من سعادتها اليوم نظراً لحل الأزمة التي كانت تعيشها والمتعلقة بحقها في الإقامة في مدينة القدس إلا أن وفاء تصف الفترة الماضية بالمخيفة والمرعبة، «كنت أشعر دائماً بأنني مهددة في أي ثانية بأن أطرد خارج البلاد، وإلى أين سأذهب إن حصل هذا؟ في أحد الأيام في عام ٢٠٠٨، طلبت إلى الشرطة التوجه إلى مخفر النبي يعقوب وكنت وقتها في عمل ميداني مع عملي السابق، إلا أنني خفت كثيراً ولم أذهب، وكنت أشعر حينها بأن حياتي كانت مقيدة».



بيت الانسة وفاء.

قصة السيدة إكرام صلاح- مخيم شعفاط



حي آخر من أحياء مخيم شعفاط، يروي قصة أخرى لامرأة عانت كسابقاتها من تحصيل هوية لزوجها الذي يحمل الهوية الفلسطينية الخضراء. إلا أن قصتها كتب لها النجاح والسعادة في النهاية.

بدأت السيدة إكرام برواية قصتها بالتسلسل، فهي كانت تعيش مع أهلها في مخيم شعفاط، إلى أن عقدت قرانها على زوجها جمال عام ١٩٨٩، الذي يكن لها صلة قرابة في الوقت نفسه، وكانت تبلغ من العمر آنذاك ٢٢ عاما، فعاش الزوجان في قطاع غزة حيث يقيم هو وعائلته.

تمكنت إكرام من مغادرة غزة بعد أن حصلت على تصريح مغادرة، وتوجهت بعدها إلى منطقة مخيم شعفاط حيث تسكن الآن، وبدأت بمتابعة ملف جمع الشمل من خلال محام خاص وذلك عام ١٩٩٧، ولم تكن حتى ذلك الحين تعرف شيئا عن القوانين النافذة، ومع هذا فقد تمكنت من تسجيل أولادها في هويتها وحصلوا جميعا على أرقام هويات إسرائيلية. كما تقدمت بطلب للحصول على جمع شمل لزوجها الذي حصل على الإقامة المؤقتة.

أثناء تواجدها في غزة، أنجبت ابنيها الأكبرين، أما البقية فقد ولدوا في مخيم شعفاط. ولم تتمكن من زيارة غزة وأهل زوجها المقيمين في غزة سوى مرة واحدة عام ٢٠٠٠ وذلك لمدة عشرين يوم، أما زوجها فتمكن من زيارتهم مرتين منذ ذلك الحين فقط.

حصل زوج السيدة إكرام على تصاريح وإقامات مؤقتة منذ عام ١٩٩٧، إلا أن معاملة جمع الشمل توقفت عام ٢٠٠١، وتمكن بعدها من الحصول على تصاريح الإقامة مرة أخرى عام ٢٠٠٢.

طوال ذلك الوقت ظلت تصول وتجول وتنتقل بين المؤسسات والمكاتب وحدها، حيث أنها عندما استعانت بمحام خاص لم تتمكن من تحمل التكاليف، فأطفالها صغار في العمر ولم يكن أيا منهم يعمل، كما أن زوجها لا يعمل بشكل ثابت ولم يكن بإمكانه الحصول على تصريح عمل، حيث أنه وفي أحد الأيام حاول الخروج للعمل وتم إلقاء القبض عليه بحجة عدم حيازته تصريح للعمل في السوق الإسرائيلية، ولم يتمكن من استعادة تصريحه إلا بعد تدخل محام خاص.

ومن جهة أخرى وصفت لنا معاناة زوجها على الحواجز والمعابر، فقد كان يخرج من ساعات الصباح الباكر في سبيل لقمة العيش، وكان يضطر للالتفاف عبر معبر قلنديا لأنه لا يسمح له باجتياز حاجز مخيم شعفاط وأي حواجز أخرى، كل ذلك مقابل أن يعبر نقطة التفتيش المنصوبة على مدخل المخيم، فيسلك طريقا طويلا ليضع قدمه في النهاية على بعد بضعة

خطوات عن منزله... كانت تحاول بشتى الوسائل والطرق التخفيف من العبء المالي الذي تتحمله الأسرة حيث إيجار البيت الذي يفوق مقدرة الأسرة، ففكرت بالتوجه إلى مكتب العمل، وقامت بذلك بالفعل، إلا أنهم أخبروها هناك أنه يتوجب عليها العمل في مناطق إسرائيلية، لم تقبل بذلك، حيث كان سيتوجب عليها الخروج من ساعات الصباح الباكر للوصول إلى مكان العمل، والعودة في وقت متأخر وترك أطفالها الصغار في المنزل.

قبل بضعة أشهر تمكّن زوجها من تغيير مكان الإقامة في الهوية ليصبح من سكان الضفة الغربية بدلاً من أن يكون مسجلاً من سكان القطاع.

أكثر ما يؤلم السيدة إكرام هو أن زوجها بعيد عن أهله المقيمين في غزة، ولم يتمكن من زيارتهم منذ وقت طويل، على الرغم من أن أهلها يشعرونه دائماً بأنه بين أهله في غزة.

لم تترك أي طريقاً إلا واتجهت إليه، وفي النهاية دلّها أحد أقربائها على العيادة القانونية لمؤسسة المقدسي، وبالفعل، توجهت السيدة إكرام للعيادة بشهر أيار من عام ٢٠١١، وعرضت مشكلتها التي لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة من نوعها، ومع مرور الأيام والشهور، ظلت تحضر كافة الأوراق والوثائق المطلوبة منها، إلا أن جاءها الخبر السعيد، بأن زوجها تمكن من الحصول على الهوية المؤقتة بعد عناء طويل.

إن هذه السياسات التي تتبعها السلطات الإسرائيلية تسعى لتشتيت الشعب وفصل أواصر الصلة بين أفرادها، فلدى السيدة إكرام فتاة، ولو جاءها زوج يحمل هوية خضراء، فلن تقبل بتزويجها به كما تقول، فقد عانت هي نفسها الأمرين، وكانت شاهدة على معاناة غيرها من النساء في المؤسسات الإسرائيلية. وكانت تصاب في أحيان كثيرة بالتعب والإرهاق الشديد نتيجة للوقوف في صفوف طويلة بانتظار الحصول على إذن بالدخول إلى مكاتب الداخلية والتأمين ومكتب العمل وغيرها، إضافة إلى التفتيش والإذلال الذي تعرضت له هي وغيرها من النساء والرجال على حد سواء.

تأمل أخيراً بأن يتمكن الجميع من الحصول على حقه في العيش والهوية والإقامة وتحصيل كافة الحقوق الأخرى التي تنتهكها إسرائيل وتحرم المواطنين المقدسيين منها، وتقدم رسالة للأطراف المعنية والقادرة على تقديم المساعدات بأن تقوم بدورها وتتخذ كافة الإجراءات الممكنة لتسهيل الحياة على المواطن الفلسطيني الذي يعاني الأمرين في جميع نواحي الحياة...

قصة السيدة بولين الحدوة

بيت السيدة بولين يقع في إحدى الإسكانات الموجودة في بيت حنينا، تعيش فيه مع عائلتها منذ تزوجت في عام ١٩٨٨، وفي ذلك الوقت حسب ما تقول لم تفكر وزوجها الذي يحمل الهوية الفلسطينية بأن موضوع جمع الشمل سيشكل عائقاً أمام إقامته مع العائلة.

ومثل الكثير من العائلات بدأت في متابعة هذا الموضوع في عام ١٩٩٥ عندما قدّمت الأوراق المطلوبة لمكتب الداخلية واستلمت الرفض بحجة أمنية «مع أن زوجي يعمل في منطقة بيت إيل كمهندس للطرق ويتنقل في جميع المناطق».

استمرت معاناة العائلة من موضوع الرفض الأمني غير المبرر حتى عام ٢٠٠٠ عندما تلقت الموافقة على المعاملة واستعانت بعدها بعام بمحام لتجديد الإقامة المؤقتة بشكل سنوي.

الإقامة المؤقتة هم بحد ذاتها، تقول بولين: «كل الإمكانيات محدودة في السفر والتنقل، وعلينا أن نذكر ألف مرة قبل عبور هذا الحاجز أو ذاك كعائلة، والأمر في النهاية حسب مزاج الجندي الإسرائيلي في ذلك اليوم».

بعد تقاعده، يعمل زوج السيدة بولين في قطاع السياحة، الأمر الذي يتطلب بطبيعة الحال قدرة عالية على التنقل في الضفة الغربية والقدس، وهذا الأمر لا يمكن ضمانه في ظل الوضع غير المستقر لأوراق إقامته.

وحالياً تتابع السيدة بولين ملف زوجها مع العيادة القانونية للمقدسي، وذلك بهدف الحصول على الهوية المؤقتة بدل الإقامة المؤقتة، ولحد الآن يستند رفض المعاملة على حجة تزويد الداخلية برفض المحكمة الأول الذي حصلت عليه العائلة في عام ٢٠٠١، الأمر الذي لا يمكن تحصيله حالياً إلا من المحامي السابق للعائلة الذي لا يتجاوب معهم حالياً.

تقول محامية المقدسي في هذا الخصوص: «في الوضع الطبيعي من المفترض أن يحصل الشخص على الإقامة المؤقتة بعد عامين من تقديم معاملة لم الشمل، وعلى الهوية المؤقتة بعد خمس أعوام من الحصول على الإقامة، وما حصل في حالة السيدة بولين هو مماثلة من الداخلية في إصدار التصاريح المؤقتة استمرت ست أعوام، والآن نحن بانتظار الحصول على الأوراق الموجودة لدى المحامي لمتابعة القضية».

زوج السيدة بولين لا يحصل على أي تأمين صحي حالياً، وقلق العائلة من عدم التوصل إلى حل نهائي لمشكلة إقامته يخيم على وجوه الجميع، وفي النهاية تعلم السيدة بولين بأن صبرها وعائلتها منذ ما يزيد عن ستة عشر عاماً لن ينتهي بسرعة وقد لا يؤتي ثماره في النهاية ولكن الأمل يبقى موجوداً...

صامدات في القدس

المكتب الرئيسي: القدس، وادي الجواز

شارع المقدسي ٥٩، ص.ب: ٢٠٧٣٥

هاتف: ٦٢٧٨٩٩٧ / ٦٢٨٥٩١٨

الرقم المجاني: ٧١٧-٧٠٩-١٧٠٠

فاكس: ٦٢٨٩٢٨٤

legal@al-maqdese.org

فرع الرام

الشارع الرئيسي، عمارة الجولاني، ط ١

هاتف: ٠١١٦-٢٣٤ / ٢٣٤٧٠٧٧ فاكس: ٢٣٤٩١٤٩

بريد الكتروني: info@al-maqdese.org

www.al-maqdese.org



هذا المشروع يتمويل من الإتحاد الأوروبي



المقدسي لتنمية المجتمع
Al-Maqdese for Society Development (MSD)